2-التغيّر اللغويّ في مسألة التأنيثِ والتذكير: نحو إطار تعلّمي جديد

Language change in grammatical gender: A new framework for Arabic language teaching

بقلم كل من **الدكتورة زينة سعيفان**

أستاذ مساعد كليّة الآداب والعلوم الإنسانيّة الجامعة اللبنانيّة، ومعهد الآداب الشرقيّة- جامعة القدّيس يوسف.

zeinasfn@hotmail.com

والباحث وعد آل حسن

أستاذ تعليم اللغة العربيّة في المرحلة الثانوية وطالب في مرحلة الماستر، ومعهد الآداب الشرقيّة-جامعة القدّيس يوسف

waad.aalhasan@net.usj.eu.lb

تاريخ الاستلام: 6/5/2022 **تاريخ القبول: 24/5/2022**

ملخّص:

إنّ التحوّل بين التذكير والتأنيث فكرة تقوم على التغيّر أو التبدّل اللغوي، الذي يرتبط ارتباطاً وثيقاً بكثرة استخدام اللغة وتداولها، فقضية التذكير والتأنيث تغيّرت على فترات زمنية طويلة، حتى عصرنا الحاضر، على حَسَبِ الاستعمال والتداول. وتتناول هذه الدّراسة مسألة التذكير والتأنيث ما بين التراث والمقاربات اللغويّة الحديثة، فتعيد عرض ما قيل في أدبيّات هذه المسألة، بمنهج تحليليّ، يردفه منهج مقارِن ما بين العائلات اللغوية، للاطّلاع على طبيعة هذه الظاهرة الموجودة في اللغات كافّة، وتحيد أوجه التشابه والاختلاف في ما بينها، وبالتالي مراجعة مسألة التذكير والتأنيث من حيث التحوّل اللغوي الحاصل بمرور الزمن وتغيّر استعمالات اللغة.

وتهدف الدراسة هذه إلى وضع تصوّر لإطار تعلّمي جديد مناسب، يدرّس مسألة التذكير والتأنيث لطلّاب اللغة العربيّة من الناطقين بها والناطقين بغيرها.

كلمات مفتاحيّة: التذكير – التأنيث– التغيّر اللغويّ / التبدّل – اللغات الساميّة – اللغات الهند أوروبيّة– تعلّميّة اللغات .

Abstract:

Shifting between masculine and feminine forms in Arabic language is based on linguistic change or variation, which is closely related to the use of language.

This paper studies the grammatical gender in Arabic language between heritage studies and modern linguistic approaches. it re–presents what has been said in the literature on this issue, with an analytical approach, accompanied by a comparative approach between language families.

The aim of this study is and to identify this phenomenon that exists in all languages, in his similarities and differences between them, to develop a new teaching and learning framework for Arabic as a native language or foreign language.

Keywords: Grammatical gender (feminine/ masculine)– Language change and variation – Semitic languages – Indo–European languages – Language teaching

المقدّمة:

اللُّغة تعبير إنسانيّ جَمْعِّي عن مفردات الكون، وهي إدراك بالحواسّ مع إعمالِ العقل، فالإنسان يُعَبِّر عمَّا يحيط به حسب مداركه وتصوّراته ومعتقداته وموروثه الدينيّ وتقاليده وأعرافه الخاصّة بذهنه وبيئته فيضعُ أسماء المفردات، ويصف علاقاتها؛ لذا نجدهُ يُدرك ثنائيّة الجنس: الذكر والأنثى، فيُصنِّفُ الأشياءَ إلى مذكّرٍ ومؤنّث.

أمّا ظاهرة التذكير والتأنيث فهي من الظواهر اللغوّية الشائكة التي عُنِيَ بها الباحثون قديمًا وحديثًا عناية تفوق عنايتهم بأيّ ظاهرة لغويّة أخرى، فقلَّما نجد لغويًّا متقدّمًا لم

يفرد لهذه المسألة كتابًا خاصًّا أو رسالة خاصّة أو بابًا في كتاب من كتبه؛ كذلك اهتمَّ كثيرٌ من الباحثين المحدثين بهذه المسألة؛ فكتبوا فيها الدراسات والبحوث العلميّة.

وعلى الرغم من أنَّ كثيرًا من لغات الأرض تتّفقُ في التصوّرات العامّة، إلّا أنَّها كثيرًا ما تختلف أيضًا في طرائقَ التعبير وأغراضه، وتشهد تباينًا في تصنيف المعنى المناسب.

وقد قُسِّم الاسم في اللّغة العربيّة من حيث الجنس إلى مذكّر ومؤنّث سواء أكان مفردًا أم مثنًى أو جمعًا، وتأثَّر بذلك الفعل – أيضًا – والخبرُ والصفةُ والحال والعدد والإضافة وغيرها. وَوُضِعَ لكلّ حالة الضمير المناسب لها، بارزًا أو مستترًا، منفصلًا أو متّصلًا، ضمير رفع أو ضمير نصب، دالًّا على ما يُعَبِّرُ عنه من تذكيرٍ أو تأنيث، وامتدَّ هذا التقسيمُ إلى أسماءِ الإشارة والأسماءِ الموصولة، وقُسِّم المؤنث إلى حقيقيٍّ وغيرِ حقيقيّ، ومقيس وغير مقيس، وذلك لوصف اللفظ اللُّغوي الذي يشمل الإنسان والحيوان وغيرهما.

لذا فمن المهمّ مراعاة مستوى المقارنة وتحديد أوجه الشبه والاختلاف بين اللغات الساميّة والأوروبيّة فيما يتعلّق بالمؤنّث والمذكّر، من خلال تسليط الضوء على جنس الاسم في اللغات الساميّة، وبعض الأمثلة من اللغات الأوروبيّة، إضافةً إلى التعريف بأصل الوارد في الكتب القديمة، والتأنيث الحقيقيّ والمجازيّ، والقياسيّ والسماعيّ، وعلامات التأنيث في الأسماء والضمائر، وغير ذلك.

وقد قمنا بمقارنةٍ بين اللغات الساميّة (العربيّة، والأكاديّة، والآراميّة، والحبشيّة، والسريانيّة، والعبريّة) من جهة، واللغات الأوروبيّة (الإنجليزيّة، والألمانيّة) من جهة أُخرى، وذلك من خلال ما قدّمه الباحثون في هذا المجال من دراسات تعالج ظاهرة التذكير والتأنيث في الضمائر والأسماء والصفات، في العائلات اللغويّة المذكورة.

أمَّا النحاة المتأخّرون فقد اهتَّموا بمفهوم المذكّر والمؤنث، وكانَت تعريفاتهم أكثر تفصيلًا وتوضيحًا وبيانًا. والمُلاحظ على كتب المذكّر والمؤنّث المتقدّمة تلك، أنَّ مناهجها – باستثناء بعضٍ منها – تخلو ممّا يُسهِّل على الباحثِ الاستفادة منها في تحديدِ مفهوم المذكَّر والمؤنَّث وتعريفهما، فكما هي قضية التذكير والتأنيث غامضةٌ وشائكة، ومفهومُهما غامضٌ، فقِلَّةٌ هُم مَن قاموا بتعريف مفهوم المذكر والمؤنّث على الرغم من تحدُّثِهم بإسهاب عن أقسامهما، وتحديد مفهوم تلك الأقسام، وذِكْر أحكامهما وعلاماتهما من خلال كُتُبِهم.

ويظهر واضحًا للباحث في هذا المجال غياب المقاربة الكاملة، إذ تبقى متناثرة في كتب التراث، وهي – على الرغم من أهمّيتها– تسير على منوال واحد مفاده تتبّع الإحصاء العدديّ في نسبة الجنس، مع الاستشهاد بضروب القياس الشعريّ والقرآن والحديث، وبعضِ التعريفاتِ القواعديَّة، التي لم تقترح إطارًا منهجّيًا واضحًا بمقاربة لغويّة محددّة من شأنه وضع معايير حاسمة في مسألة الخلافِ ما بين المُذكَّر والمؤنَّث.

ولم يفتنا الاطّلاع على الكتبِ التي عُنِيَت بتجنيس التذكير والتأنيث في التراث العربيّ، مثل: مفتاح العلوم للسكاكي، وشرح المُفصّل لابن يعيش، والبُلغة للأنباري، والمذكّر والمؤنّث للفرَّاء والسجستاني وابن جنيّ. أمّا المراجع الحديثة المعتمدة، وقد نهلت ونقلت الكثيرَ من تلك المنابع القديمة، فهي : التأنيث في اللغة العربية لإبراهيم بركات، ومصطلح التذكير والتأنيث لعصام نور الدين، ودراسات لغويّة مقارنة لإسماعيل عمايرة.

وعليه، دعتنا الحاجة لمعالجة هذه الظاهرة لأهمِّيَتِها في سائرِ اللغات، التي تُعدّ من أبرز القضايا الخلافيّة درسا بين جُمهور النُّحَاةِ، مُتَقدِّمين ومُحدثين، لا سيما جيل الواحدِ والعشرين.

فجاءت دراستنا لتعيد عرض هذه المادّة في قديم التراث وحديث البحث العلميّ، وبمراعاة العائلات اللغوّية ومقاربتها لمسألة التأنيث والتذكير، وذلك في سبيل سدّ هذه الثغرة، معتمدة المنهج التحليليِّ المقارنِ، هادفةً إلى المقارنة بين اللغات الساميَّة واللغات الأوروبيّة لطبيعة مسألة التأنيث والتذكير، بُغيةَ الوقوفِ علَى سَبرِ أصولها التاريخيَّة المستمدَّة من بيئة الأسرة السامية، ومقارنة بعض جوانب التأنيث والتذكير فيها، مع لغاتٍ أجنبيّةٍ أخرى كالهند أوربية، من أجل معرفةِ أوجُه التشابهِ والاختلاف، مفترضة الوصول إلى ملاحظات قيمة تشكّل رؤية جديدة في مجال تعليم التذكير والتأنيث في اللغة العربيّة .

وقد حاولَ هذا البحثُ الإجابةَ عن الإشكاليَّةِ بسؤاليها:

1 – ما أوجه الشبه والاختلاف بين اللغات الساميّة والأوروبية في ما يتعلّق بالمؤنّث والمذكّر؟

2 – هل يمكن الإفادةُ من المقارنة بين هذه اللغات، في عملية تدريس اللغات وربطها بالتَّدريس الفعلي في غرفة الصفّ؟

وقد تَمَّ تقسيمُ الدِّراسةِ إلى مباحث عدّة:

المبحث الأوّل يضع المسألة في إطارها التاريخي بالنسبة للغة العربية، متوسّعًا في تاريخ التذكير والتأنيث من خلال أبرز علماء اللغة العربيّة، أمّا المبحث الثاني فيحدّد مظاهر التأنيث وعلاماته المميّزة عن التذكير ووظائف تلك العلامات، كما يقوم بمعالجة مسألة ترجيح التذكير أي إعماله بالصفات جميعِها، التي تَخلو من مَقيسِ التأنيث، مع تحرّي منهجِ القُدماءِ والمُحدثين في معالجتِهم لهذه الظاهرة. ويقارن المبحث الثالث محاور التشابه والاختلافَ ما بين اللُّغات الساميّةِ والهند أوربيّة، في ظاهرة التذكير والتأنيث، وصولًا إلى أثرِ التاريخ والزمن في تطوُّرِ الصفات، تذكيرًا وتأنِيثا. كما يعالج المبحث مسألة التغيّرات الطارئة بفعل الزمن وأثرها على التذكير والتأنيث.

ويطرح المبحث الرابع مسألة التذكير والتأنيث من منظور التغيّر اللغوي، بما فيه من نظرة إدراكيّة معرفيّة للفكر اللغوي الكامن وراء لغات العائلة الواحدة، والمقارن ما بين لغات العائلات المختلفة، وذلك ابتغاء الوصولِ إلى أبسطِ الطُرُقِ للتمييزِ بين المُذكَّر والمؤنّث بما يصلح للإطار التعليمي المراد اقتراحه في ختام البحث. ويأتي المبحث الخامس ليقترح رؤية جديدة لتعليم مسألة التذكير والتأنيث في اللغة العربيّة، بما يعين الباحث اللغويّ والمعلّم في فهم هذه الدراسة البحثيّة، وتوضيح ما أشكَلَ وتباينَ من هذه الظاهرة التي يكثُرُ فيها الخلطُ في مدلول صفات التذكير والتأنيث، ومن خلال عرض التحديات التعلّمية الناتجة عن المباحث السابقة، واقتراح إطار معاصر مع بعض التوصيات الأكثر ملاءمة لتدريس المسألة.

المبحث الأوّل: تاريخ التذكير والتأنيث في اللغة العربيّة

تنبّه العلماء منذ زمنٍ مُبكّر لمسألة التذكير والتأنيث في التراث اللغوي العربيّ، وكثرت الدراسات التي تناولَت هذه الظاهرة. وكان مبدأ التذكير والتأنيث مرتبطا بمعتقدات الشعوب القديمة، وكذلك بالأعراف والتقاليد السائدة في العشيرة والقبيلة، لذا فإنَّ الأُسُسَ التي بُنِيَ عليها هذا التقسيم يختلفُ من لغةٍ إلى أخرى، وفقًا لتصورات تلك الشعوب عبر التاريخ، كما أن الموجوداتِ والأشياءَ الكائنةَ، تختلف من بيئة إلى أخرى ، وبالتالي يختلف الإدراكُ وينعكس على اللِّسانِ الحاملِ للغة، واللغات الساميّة لم تخرج عن قاعدة حصر الأشياء بين الجنسين المذكّر والمؤنّث، وأوجه الشبه في هذه الأسرة أوسع من ذاكَ الذي يجمع بين اللغات الهندية الأوربية. «وقد أيَّدَ المحدثون اللغويِّين والنحويين

المتقدمين، في إشكالية مفهوم المذكّر والمؤنّث المجازي، لناحية صعوبةِ ضبطه وتقييده ضمن قوانينَ ومعاييرَ واضحةٍ لغياب الأدلة الملموسة التي كانت السببَ في عدم بتِّ أقوالهم فيها، للوصول إلى تفسيراتٍ قاطعة علَّهم يدركونَ أسرارَ غموضه (خليفة، 2001، ص25). لكنَّ المنطوقَ العقلي في الإنسانِ العاقلِ عمومًا، وعندما بدأ ينطق ويُسمّي الأشياء، لا يُمكِنُ أن يَضعَ مُسمَّيين اثنين لكل صفةٍ، فهو ربما أرسل لفظًا واحدًا على الإعمام، دون تمييزِ الجنس بعلامة تأنيث ونحو ذلك: صبور وجريح، ثم جاءت مرحلة أخرى من التغيّر اللُّغوي، الذي دعتْهُ الحاجة، كي يميزَ بينهما، فجاء إلى وضع مُسمَّيات وصفاتٍ لكلا الجنسين، ونحو ذلك:

(حِمار وأتان ، أسد ولبوة ، تيس وعنز، وديك ودجاجة، عُقربان وعقرب، وثُعلُبان وثعلب).... إلخ.

هذا التمييز اللفظي المختلف تمامًا بين جِذري الكلمة، نراهُ لا يسيرُ بشكلٍ مُطَّردٍ في وضع اسم لكلِّ جنس، لذا يعدِلُ من هذه القاعدةِ، إلى وضع علاماتٍ للتأنيث خاصةً التاء نحو: عاقل وعاقلة، كاتب وكاتبة، وذلك بعد أن لاحظَ أنَّ مُعجمه الصرفي قد توسّعَ بشكل لا يمكنُ حصرُه ويستصعِبُ حِفظُه، وهو باستخدامه العلاماتِ أسهل وأخفُّ على النطقِ واستحضارِ لغتِه، ولكن عبرَ حافظةِ الزمن اللغويّة، بقِيت بعضُ الأسماءِ والصفاتِ التي خصَّاها في مؤنّث الجنس باقيةً في التُراث اللّغوي عندنا. وقد أوردَ السجستاني، في مواضع كثيرة من أبواب كتابه (المذكر والمؤنث) « حُمِلَ الكلامُ بين التذكير والتأنيث على اللفظ مرةً وعلى المعنى مرةً وجاء فيه: وقال رُؤْبَةُ: ثلاثُ أنْفُسٍ للرجالِ، على قَدرِ اللَّفْظ... وقال أكثر الناسِ: ثلاثةُ أنْفُس، على قَدرِ الرجال، على المعنى، وذلك أكثَر الكلامِ» (السجستاني، 1997، ص106). وقد مَثَّلَ ابن جنّي، في حَمْل اللَّفظِ على السياق، كما جاء عند الفرس، في كتابه (الخصائص)، على حَمْلِ الكلام على المعنى والقصد الذي يقع به القول على وجه دون وجه ما جاء في الحكاية المشهورة للأصمعي عن أبي عمرو، أنّه سمع أعرابياً من أهل اليمن، يقول: فلان لغوبٌ جاءته كتابي. فاحتقرها، فقال له: «أتقولُ: جاءته كتابي؟ فقال الأعرابي: نعم، أليس بصحيفة! قلتُ: فما اللغوب؟ قال: الأحمق، وجوابه يدلُّ على أنّ المعنى الّذي في ذهنه هو الصحيفة، وليس المعنى الشائع لكلمة «كتاب» (ابن جني، 1985، ص411 – 412).

ومن العلماء من قال بغياب الحدّ الواضح، أي أنّ التقسيم كان اعتباطيًّا، ويذكر

إبراهيم السامرائي أنّ المذكّر والمؤنّث من المسائل، التي تبرزُ شيئاً من التاريخ اللغوي، كأنّها مرَّت بمرحلةٍ تاريخية لم يكنْ الجنسُ فيها واضحاً تمام الوضوح بقسميهِ المذكّر والمؤنّث، ثمّ تغيّرت اللغة خلال العصور تغيّرًا حتمياً، واحتاجت شيئاً من التمييز بين المذكّر والمؤنّث. (السامرائي، 1988). وممّا يؤيّد ذلك، ما ذهب إليه عيسى الشريوفي الذي يقول: «وأمّا التصنيف المجازي إلى مذكّر ومؤنّث فهو أمر اعتباطيّ ليس يسهل تفسيره تفسيرًا مقنعًا؛ ولذلك أعرض عن الخوض فيه علماء العربيَّة القدماء. فمسألة تقسيم الأسماء بعامة على أساس الجنس، هي في الأصل مسألة مفاهيمية تتعلّق بما يستقرُّ في وعي الناطقين من تصوراتٍ اعتباطية، إزاءَ تلك المسمَّيات، ولا يُمكِنُ للتحليل اللغوي التنبؤَ بها» (الشريوفي، 2001 ، ص 16). ولكن هذا التفسير بقي قاصرًا عن شرح مسائل كثيرة مثل التاء في: (بنْت زيْت بيْت أخْت) أهي تاءُ التأنيث أم تاءُ العِوَض عن الواو؟ وكذلك في كلمات: السبت، الرغبوت وعِفريت واللاهوت والرحموت.

أمّا في شأن مسألة تقديم التذكير على التأنيث في الصفات فيقول يقولُ المُبرِّد واصفًا قاعدةً من أجل تأصيل التذكير: «وكلّ ما لا يُعرَفُ أمذكرٌ هو أم مؤنث، فحَقُّهُ أن يكون مذكرًا؛ لأنّ التأنيث لغير الحيوانات إنّما هو تأنيث بعلامة، فإذا لم تكن العلامة، فالتذكير الأصل» (المُبرِّد، 1970، ص 108). ويستدل ابن يعيش على أصليّة المذكّر بأمرين، أحدهما: قوله: « مجيئهم باسم مذكر يعم المذكر، والمؤنث وهو شيء. وثانيهما: قوله: إن المؤنث يفتقر إلى علامة، ولو كان أصلًا لم يفتقرْ إلى علامة كالنكرة لما كانَت أصلًا لم تفتقرْ إلى علامةٍ، والمعرفةُ لما كانَت فرعًا افتقرَت إلى العلامة « (ابن يَعِش، بلا ، مج 5، ص 88).

وعلى عكسِ ما جرَى فَهمُهُ وإفهامُهُ، مِن أنَّ المذكَّر أصلٌ مُستَقِل بِذاته، وهذا ما أجمعَ عليه المُتقدِمون والمُحدثون، نرى الشريوفي ينفردُ برأيٍ خاصٍ به، فقد ذَكَرَ أنَّ المؤنّثَ بعلامته الفارِقة، يصلُحُ لِأن يكونَ أصلًا للمذكَّر، رافضًا أصالة التذكير، وبِذلكَ دعوى إلى الفوضى والاضطراب من جديد. ويفترض الناظر في هذه المسألة انّ العربيّةُ حينما اشتقَّت أسماءً للتأنيث يغاير المذكَّر، نحو: آتان وعنز ولبوة، ترتَّبَ على ذلك، احتمال تضخُّم هذه المفردات تضخمًا هائلا، مما جعلها تسلك مسلكًا آخر، يميل إلى اليسر، وهو استخدام أداة للتأنيث كما في طويل وطويلة وسمين وسمينة في الصفات.

ولا شكَّ أنّ جهود القدماء كانت مفيدةً ووظيفية، أغفلت أصول المسألة الملتبسة،

وتعاملت معها تعاملًا وظيفيّا تصنيفيًّا؛ فقد استطعنا من خلالها أن نقِفَ على القواعد النّاظمة للتأنيث القياسي وصِيَغِه، والقوائم الإحصائية للمؤنّثات السماعيّة، نثرًا ونظمًا، كما فعل ابن الحاجب وابن مالك. و تناول المسألة كلّ من الفرّاء والتستري وابن جنيّ والأنباري وغيرهم، ولعلّ كتابَ البُلغةِ لأبي البركات الأنباري من أوفَى الدراسات في المؤنّث والمُذكّر.

المبحث الثاني: التأنيث، مظاهره المميّزة عن التذكير ووظائفه

يذكرُ السيوطيُّ في كتابه (الأشباه والنظائر): «أنّه كانَ الأصلُ أن يُوضَع لكل مؤنّث لفظٌ غير لفظِ المذكّر، كما قالوا: بعير وأتان وجدي وحمل ورجل وحصان، وإلى غير ذلك. لكنهم خافوا أن تكُثر عليهم الألفاظ، ويطول عليهم الأمر، فاختصروا ذلك بأن أتوا بعلامة: (كامرئ وامرأة، ومرء ومرأة) في الحقيقي، ثم إنهم تجاوزوا ذلك إلى أن جمعوا في الفرق بين اللفظ والعلامة للتوكيد، وحرصًا على البيان فقالوا: كبش ونعجة، وجمل وناقة « (ابن فارس، 1969، ص 28). أي ناقة مؤنث الجمل وفيها تاء مربوطة، فجمعوا على اللفظ، زيادة التاء، وكأنَّ السيوطي توهَّم أنَّ أصل الكلمة (ناق أو نعج، ولبو الأسد) وهذا غيرُ صحيح. ويرى ابن السراج أنّ المؤنّث الحقيقيّ يأتي على ضربين: بعلامة، وبغير علامة والعاري من العلامة، يُعرَف تأنيثه بعدة أمور، منها: الاستدلال بالإشارة إلى مسماه في القرب بـ « ذي « وفي البعد بـ» تلك «، أو بالضمير العائد الذي يساوي الاستدلال بالإشارة أو بالوصف أو بالخبر أو بالحال، أو بسقوط التاء في العدد من الثلاثة إلى العشرة، أو بظهور التاء في التصغير إذا كان المُصغر ثلاثيا. (برهومة، 2001 ، ص 55)

ولا مهربَ لنا في هذا المبحث من ذِكرِ مفهوم المؤنث الحقيقي كما جاء عند الأنباري ما كان له فرج الأنثى. يقول أبو البركات الأنباري إنّه: « ما كان له فرج الأنثى، نحو: المرأة والناقة... والمُذكّر ما خلا من علامة التأنيث لفظًا وتقديرًا ... والمؤنث ما كانت فيه علامة التأنيث لفظًا أو تقديرًا. « (الأنباري، 1961، ص 63).

وأما المؤنَّث الاصطلاحي، فهو ما دَلَّت عليهِ علامةٌ من علامات التأنيث، سواءٌ أظهرَت على الكلمة مثلَ: سميرة وسلمى وبيداء، أو ظَهَرَت في سياق الجملة نحو: فازَت دعد وأنتِ هند، أو في أحداهما دون الآخر، نحو: هذا عنترة، «فهذا» للمذكر على الحقيقة، ومعاوية وعنترة من الناحية الشكلية مؤنث كونها منتهية بتاء مربوطة، وسلمى

وصحراء منتهية بألف ، كما إنَّهم استدلّوا عل المؤنث الذي ليس فيه علامات التأنيث ، والذي يكون مُقدَّرًا، نحو: (نار ودار وقِدر)، فإنهم يُرجِعونَها إلى التصغير، وفيه تعود التاء الأصلية إليه، مثل: (هُنيدة ونُويرة وقُديرة) وطبعًا مثل هذه القاعدة كما يعلم المختصون بها، تكون في الثلاثي أي تظهر التاء المربوطة في الاسم الثلاثي، ولا تظهر في الرباعي، مثل حُوَيئض وكُعَيِّب ومُرَيضِع، حُمَيِّل.

«المؤنّث آيته علامة التأنيث لفظًا أو تقديرًا سواءٌ أكان التأنيث حقيقيا أم غيرَ ذلك. فالعلامة لفظيةٌ كما في: عالمة وصحراء وذِكرى، ومقدرَّةٌ كما في: هند وقِدْر بدليل رجوعهما في التصغير هُنيدة « . (الدماميني، 2008، ص 491). إن إجماعَ إرادةِ الناس وذائقتهم اللُّونية والشكليّة، هي من خصَّصَت كلماتٌ مثل: وعد ورغد ومريم ونور وصباح، وبدر، إلى إشمالها في دائرة التأنيث، رغم تذكير كلمة وعد في القرآن الكريم غير مرّة. {وَعدَ اللهِ لا يُخلِفُ اللهُ وعده}. (الروم، آ6).

التاء المربوطة ما بين وظيفة التأنيث والوظائف الأخرى:

لم تتخصّص التاء بالتأنيث فحسب، فلها أكثر من وظيفة ومنها:

- الدلالة على التأنيث مثل: معلّمة / مدرّبة / طبيبة
- الدلالة على المفرد مثل : دجاجة مفرد دجاج ، بطيخة مفرد بطيخ .
- الدلالة على المبالغة في الوصف : الداعية / الداهية / العلامّة/ الفهّامة
- الدلالة على النسبة مثل : السلاجقة / الغساسنة/ الفراعنة
- الدلالة على مصدر المرَّة مثل : استجابة / استغفارة
- الدلالة على المصدر الصناعيّ مثل : جمعيّة / رأسماليّة
- زائدة: زنادقة، أشاعِرة
- للعِوَض: عِدَة ووعد – زِنَة ووزن
- وقد تأتي لجمع الكثرة: خابِزة جمع خبّاز وخبّازة.

ولكن مع مرور الزمن أخذَت التاء تميل إلى التخصّص وتغليب جانب الدلالة على المؤنّث.

أمّا التاء في الكلمات : بنْت زيْت عفريْت بيْت أُخْت هنْت، فإنّ مذهب القدماء كسيبويه وابن منظور ، أن التاء هنا ليست للتأنيث، وذلك لسكونٍ ما قبلها، وقالوا هي تاء العِوَض وأصلها واو، وهذا البحث لا يتسع المقامُ له هنا، ونكتفي بالإشارة إليه بما سبق.

وإذا ما أردنا أن نقفَ على شكل تاء التأنيث، وهي التي تدخل على الأسماء المُعربة غالبًا، نحو: سعيدَة و لميعَة وسميرَة ، فيشترطُ أن يكون ما قبلها مفتوحًا، وهذه الفتحة، جِيءَ بها في الأصل، لغرضٍ صوتي، وهو التخلُّصُ من توالي السواكِن، فلو وقفنا على الكلمات المؤنّثة دون تحريك لأشكلَ على اللسان لفظها، نحو: (مؤمِنْةْ) فيلتقي ساكنان، لذا جِيء بالفتحة على ما قبل التاء المربوطة لكسر الجمود وتلافي الثِقل المُترتِّبِ على توالي الساكنين، أمّا كلمة (ابنَة) هي نسخة أحدثُ استعمالًا ، من «بِنْت» العتيقة الأثريّة الساميّة.

وأمّا في مسألة التضادّ الجنسي في الأعداد من ثلاثة إلى عشرة، فإنَّ إسقاطَ التاء عند أبي حاتم السجستاني (ت 877 م) له تحليلٌ مفيدٌ ونراه جميل، فقد عزا إسقاط التاء من العدد مع المعدود المؤنث، وإثباتها مع المُذكر إلى الخِفَّةِ والثِقَل؛ لأنَّ جمعَ المؤنث ثقيلٌ فحذفوا التاء من عدده؛ لئلا يجتمعَ ثقيلان ولَمَّا كان المعدود مذكرًا والمذكر خفيف، أخلوا في عدده التاء لتجمع خفيفٌ مع ثقيلٍ فيعتدلا. (السجستاني، بلا ، ص 362).

المبحث الثالث: مسألة التذكير والتأنيث ما بين العائلات اللغويّة

ويعالج هذا المبحث بعض مظاهر التشابه الاختلاف التي تبيّنها المقارنات ما بين لغات العائلة الساميّة في ما بينها، وما بينها وبين اللغات الهند أوروبية من جهة ثانية. وتكمن أهمية هذه المقاربة المقارِنة في قدرتها على تفسير الظاهرة المدروسة، فاللغة في فكرها الواحد، لا بدّ أن تضيء لنا على قواعدها المتشابهة ونسقها الفكري المصنّف ما بين التذكير والتأنيث، كما هو الحال في وحدة النظائر، أي الكلمات المتشابهة في لغات العائلة الواحدة.

نلاحظ أنّ اللغات الساميّة لم تخرُج عن قاعدةِ تحصرُ فيها الأشياء في نوعين: مذكَّرٌ ومؤنَّثٌ، «وهذه القاعدة تؤكِّد أن وجهَ الشبهِ بين لُغات هذهِ الأسرة، أوسعُ مِن ذلك الذي يجمعُ بين مجموعة اللغات الأوروبية».(بروكلمان، 1916، ص 402). «وهُناك من يرى أن التأنيثَ الحقيقيَّ أقوى أنواع التأنيث وآكدها، فهو تأنيثٌ لفظيٌّ ومعنوي؛ حيث اللفظ خاص بالمؤنث، والمدلولُ مؤنث « (بركات، 1988، ص 42)، أي أنّ سائر

الموجودات عُومِلَت إماّ مؤنثة وإن لم يكن لها مُذكر من جنسها، أو مذكّرة وإن لم يكن لها مؤنث من جنسها، وهكذا شاعَ التذكير المجازي والمؤنث المجازي، كالحجر والقمر، والشمس والعين، عداكَ عن أصواتِ الحيْوان وصفات الأشياء التي تُذَكَّرُ وتُأنَّث على غير دليل فيها، وبعضها على السماع.

من القواعد المقرّرة والأكثر اطّرادًا، أنّ الاسم يُقسمُ من حيث الجنس إلى مذكّر ومؤنّث، وهي قاعدةٌ مُقرّرةٌ في الأسرة الساميّة بشكلٍ بارز، وحتى القسم الثالث «الخنثى» تعاملَت معه دون أن تخُصُّهُ بمعاملة مميزة، واللغة العربية ألحقَت به الألف المقصورة، وغَلَّبَتهُ على التأنيث، وهكذا نجدُ أنّ هذا القِسم الثالثَ الذي تفرَّد في الطبيعة والمعنى، لم يتميز في الناحية اللُّغويّة بشكلٍ مستقِل.

أمّا العربيّة فقد عاملَت الجمع غير العاقل والعاقل (جمع التكسير) كمفرد مؤنّث نحو: «رجال وكِلاب وقناديل»، وجمع التكسير هو خِلاف الجمع السالم، نقول مثلا: هذه جبال، هذه رجال، وربما يعود ذلك لخيال اللغة العربية السَّاميَّة الواسع جدا، حتى إنها جسّدَت جميع المُدركات كأنَّها مخلوقٌ حي فيه روح، والشاعر الجاهلي كان يُحاكي الجبلَ والديارَ والأنهار والسيف والجمال والغدير والحجر. وقد تُعامِلُ اللفظ الواحد كالطريق والسبيل، معاملةَ المذكر أحيانا، والمؤنث أحيانًا أخرى، ولكن دون الخروج عن قاعدة المذكّر والمؤنّث.

«أمّا الألمانية، فتأخذ بالمُحايد وأداته das, والمذكر أداته der, والمؤنث أداته die, وهي لا تقتصر على السوابق، بل هناك لواحق للمحايد es ولكن مع تطوّر الزمن نلاحظ تراجع اللفظ المُحايد، ويقتصر على علامته، وهذا ما أشرنا إليه سابقًا.

أمّا اللغة الإنكليزية فهي تستخدم إما المذكّر العاقل، أو المؤنّث العاقل ، أو غير عاقلة، بغضِّ النظر عن جِنسها في الطبيعة، وألغَت الفروقَ الشكلية بين المذكّر والمؤنّث، واقتصرَت الميزَ بينهما على الضمائر السوابق he, she, it « (عمايرة،1993، ص 19).

« أمّا الفارسيَّة فهي تتركُ السياقَ للتمييزِ بين المذكر والمؤنث، ولا تستخدم الضمائر والصفات للتمييزِ بينهما أي ضمير واحد مشترك للمذكّر والمؤنّث، وصفة واحدة للمذكّر والمؤنّث « (عمايرة، 1993، ص 21).

وهكذا مرَّت اللغات الساميَّة بمراحلَ مُتعددة وقد احتفظَت مِن كل مرحلة ببعض الآثار الدَّالة عليها، وقد كانت اللغات السامية وخاصةً العربية، حاسمةً حين بسَّطَت الأمر وحصرتهُ في نوعين فحسب، وهذا ما نجِدُهُ في صيغ الأفعال والأسماء والصفات والضمائر، ولم تضَعْ لِغير العاقل أداة خاصة به ، وأهملَت المُحايد.

ويكشف البحث في أصل التذكير والتأنيث لغويًّا أنّ كثيرًا من الكلمات في اللغات الساميّة والهند أوربيّة، لم تتبع التفريقَ بين الجنسين من خلال علامات مقيس التأنيث الآنفة الذكر، أي أنَّ الاختلافَ بين المذكَّر والمؤنَث الحقيقيين لم يتمْ عن طريق إعمال العلامة الفارقة، مثل: (قوي وقوية)، بل تمَّ عن طريق إعمال لفظ مغاير وإنشائه ، مثل أب وأم ، بنت وولد ، ولننظر إلى اللغات السامية في بعض الألفاظ المشتركة، وهي:

« العربيّة الفُصحى: أُم الآكادية: أوما العِبريّة: إم الآراميّة: إيما العربيّة الحبشيّة: إِم

ولنُقارِن ذلك ببعض الكلمات المُشتركة مع اللغات الهندية الأوربيّة، وهي:

«الألمانيّة: موديرِ الإنكليزيّة: ماذر الفارسية: مادَر العربيّة أُم « (عمايرة،1993، ص 27 –28).

هي بالتالي كالساميّة لا تعتمد على العلامة في التفريق بين المذكّر والمؤنّث الحقيقِيّين، وقد ظلَّ كثير مِن الأسماء المتمكِّنة الحقيقية التذكير شائعًا ومتميِّزًا بمادّته اللفظيّة عن المؤنّث، ولابدَّ أن نُنَوِّه على أنّ شيوع المذكّر راجع بأسباب الخِفَّة والسهولة وهو أصلٌ بذاتِه، لأنَّه لا يحتاج إلى علامة، ولا مهرب لنا من ذكرِ الاسم المُتمكّن بذاته، والاسم غير المتمكّن، بالآتي:

- **الاسم المتمكّن وهو** مصطلح يُطلِقُه النُّحاة على الاسم المعرب، ويعنونَ بذلك أنّه أصيل في الاسميّة وهو نوعان:

✓ **متمكّن أمْكَن:** وهو الاسم المُعرب الذي يقبل التنوين (الاسم المنصرف) مثل: زيد وكاتب وحسن.

✓ **متمكّن غير أمْكَن:** وهو الاسمُ المُعرب الذي لا يقبلُ التنوين (الاسم غير المنصرف) مثل: فاطمة وأحمد وخضراء وسلمى ... وكلّ اسم منتهي بألفٍ ونونٍ مثل (عدنان سلمان وقحطان) وكلّ اسم جاء على وزن الفعل مثل (أحمد ويزيد) فهو ممنوع من

الصرف، وكذلك الأسماء الأعجميّة، كبغدادَ وبيروتَ؛

- **الاسم غير المتمكّن** :أما الاسم غير المتمكّن فيطلقه النحاة على الاسم المبني الذي يرون أنه غير أصيل في الاسمية لشبهه بالحروف وعدم قبوله علامات الإعراب، ويشمل كل الأسماء المبنية مثل الضمائر (أنت، أنت، هو...)، والأسماء الموصولة (الذي، التي...) وأسماء الإشارة (هذا، هذه...).

ويتّفق هذا الفَهم مع نظر النحويّين العرب على أنّ المذكّر يوصف بالأوليّة والأصالة، فهذا سيبويه يقول: «التذكير قبل وأشدُّ تمكنًا ... وأنّ الأشياء كلها أصلها التذكير، ثمّ تختص بعد، فكلّ مؤنّث شيء، والشيء مُذكَّر؛ فالتذكير أول» (سيبويه، 1985 ، ص 241).

وإذا أردنا الحديث عن التذكير والتأنيث المجازيَين، فمن الراجح أن حَملَها كان منوطًا بجملة الاعتقادات والمؤثّرات والتصوّرات التي شاكلَت البيئة اللغويّة وقتذاك، فما اقترب في صفتهِ وشكله أو قرينة تربطه، باللين والاستتار والضعف واللّطف والحياء والغرابة، جعلوه مؤنثًا ، وما كان فيه قرينةُ خُشونة وعلو وقوة وشِدّة وبروز واتّساع وشمول، عاملوهُ كمذكّر حقيقيّ.

«أمّا الأُنثى: خلافُ الذكر من كلّ شيء، والجمع إناثٌ. وأُنُثٌ: جمع إناث. والمؤنَّث: ذَكَر في خَلْقِ أُنْثى. ويُقالُ للرجلِ: أَنَّثْتَ تأْنيثاً، أي لِنْتَ له، ولم تَتَشَدد والتأْنِيثُ خلافُ التذكير. وآنَثَتِ المرأةُ، ولَدَتْ الإناثَ. وبَلدٌ أَنيثٌ: ليِّن سهل؛ حكاه «ابن الأعرابي». ومكان أنِيثٌ: إذا أسرع نباتُه وكَثُر.

وزعمَ ابن الأَعرابي «أنَّ المرأَة إنما سُمِّيَت أنثى، من البلد الأنيث، قال: لأَنّ المرأة أَلْين من الرجل، وسُمِّيت أُنثى لليِنها. (ابن منظور ، 1997، مادة: أن ث).

أمّأ مسألة تعميم الصفة على المذكر والمؤنث ما بين اللغات، فالصفات حين تكون خبرًا في كثير من اللغات تظل في حالةِ التذكير، ولنأخذ مثالًا توضيحيًا كي نفهمَ المُراد .

- بالإنكليزيّة: **the woman is good.**
- وبالألمانيّة:**Die frau ist gut**
- بالفارسيّة: **زن خوب است.** « (عمايرة، 1993، ص 35).

نلاحظ أنّ الصفات (**خوب** ، **good** ، **gut**) بمعنى المرء جَيّدة، بقيَت بصيغة المذكَّر ولم تتبعْها علامة التأنيث، ومنهُ نستنتج أنّ التذكير بالصفات ينطلي على لُغات العالم، ونلاحظ أنَّ اللُّغة الإنكليزية تستعملُ ضميرًا واحدًا في خطاب المذكّر والمؤنّث وهو(**you**) ومثال ذلك:

Are you honest in what you say ؟ هل أنتَ /أنتِ صادق/ة فيما تقول/ين؟ فتكون الترجمة واحدة لا تختلف في مخاطبة الجنسين. أمّا العربية فقد تجاوزت مرحلة الإعمام على الجنسين إلى التخصيص لكلِّ جنسٍ، وهذا ما يكون أليق في مُخاطبة الآخر، ومنذ زمنٍ بعيد، لم يبقَ من آثار التعميم سوى آثار قديميّة، مثل حامل وصبور وجريح.... فالتذكير في اللغة حسب فهم العربيّ مأخوذ من الشدة والصلابة والمتانة والقوة، وإنَّ من سمات التذكير التعظيم، كما هو الحال عند القبائل العربيّة القديمة، أمّا التأنيث فمأخوذ من اللين والسهولة والإنتاج والإنبات والخصوبة. «والتّذكير خلاف التأنيث، والذَّكَر خلافُ الأُنثى، والجمع: ذُكُور وذُكُورةٌ وذُكْران. وناقةٌ مذَكَّرةٌ: مُشبِّهةٌ بالجملِ في الخَلْقِ والخُلُقِ. ويوم مُذكَّر: إذا وُصِفَ بالشَدَّةِ والصعوبة وكثرة القتل. وطريق مُذَكَّر: مَخوفٌ وصَعْبٌ وامرأَة مُذْكِر: ولِدَت ذَكَرًا. وذَكَرٌ: إذا كان قويًّا شجاعاً أنِفاً ومَطَرٌ ذَكَر :شَديد وابِلٌ. وقَولٌ ذَكَر: صُلْبٌ متين وذُكور العُشبِ: ما غَلُظَ وخَشُن من النبات (ابن منظور،١٩٩٧، مادة: ذ ك ر).

المبحث الرابع: مسألة التذكير والتأنيث من منظور التغيّر اللغوي

تعرّضت قضية التذكير والتأنيث في تحوّلاتها التعاقبية للتغيّر اللغويّ المرتبط بالاستعمال، «فآثرَت بعضُ الألفاظ الاندثارَ، وأصبحَت أثريَّة، لقلّةِ استعمالها بين العرب، وساد بعضُها الآخر وانتشر وآثر البقاء، لكثرةِ استعماله». (خليفة، 2011، ص 59)، نتج عن ذلك خلل معياري من حيث التحوّل بين التذكير والتأنيث، وهو أمر جدير بالنظر والتفحّص، من أجل تحديد سمات التحوّل، وبما يعين عمليّة تعليم اللغة العربيّة من حيث التذكير والتأنيث.

واللغة في قديمها السحيق لم تكن تميِّزُ بين الجنسين، وذلك مثل جريح وعاقر ومُرضِع ومُطفِل وحامل ... وعلامات التأنيث جاءت في مرحلة أخرى من التغيّر اللغوي، ومن المعروف أنَّ علامات التأنيث في الصفات أكثر منها في الأسماء الخالصة، مثل: (عين ونفس وفرس وأتان) / (كاتبة ووزيرة وأستاذة) والغالب على العربية هي التاء لفصل

التذكير عن التأنيث ، وبذلك يغلب على اللغات السامية استعمال صِيَغِ المذكرِ أكثرَ من المؤنث، وكانت الغلبة لصيغة التذكير في الأسماء والصفات عمومًا، فالتأنيث فرع من المذكر الأصل، كما قال ابن يعيش، ولذا احتاج المؤنث إلى علامة. ولَمَّا كانت أذواق الناس ومشاربهم مُتفاوتَةً على غير قياس، مثل التقاليد والعادات والأذواق، رأينا أنَّ اللُّغات تتباين بالاختلاف بين الأمم، فما هو مذكر عند العرب، يكون مؤنّثًا عند الألمان، مثل : «شمس» مذكّر في اللغة الألمانيّة والقمر مؤنّث عندها، ونرى ألفاظًا يجوز فيها بناءُ التذكير والتأنيث ضمن اللغةِ الواحدة ، ومِن أمثلة ذلك: الطريق ، العين، الإبهام، السبيل، وإن غلب عليها التأنيث في الاستعمال الجاري الحديث غير المُطَّرد، وهذا ليس بالطبعَ حِكرًا على الطبقة الساميَّة، بل نجِده في غيرها من اللغات كذلك وفي هذا الإطار نستشهد بقول الفرّاء: «إنَّ الصَّاعَ يؤنِّثه أهلُ الحجاز وبني أسد، وأهل نَجْد يذكِّرونه، وربّما أنّثه بعض أسد» (الفراء،1975، ص 7). فالصاع وهو كيل عند أهل المدينة، قد تغيّر من التأنيث في الحجاز إلى التذكير في قبائل نجد وأسد، ولكن يظهر أنّ التغيّر لم يكنْ شاملاً في تلك القبائل، أو لم يأخذ دورته كاملةً بعد.

ويأتي جواز التذكير والتأنيث في بعض الألفاظ في اللُّغة الواحدة عن اختلاف القبائل الناطقةِ بهذه اللغة في اصطلاحها على الأشياء، ومع الزمن اختلط على الناس التذكير والتأنيث في هذه الألفاظ، فجاز فيها الوجهان، كاختلافنا نحن أبناء القرن الواحد والعشرين في جنس الألفاظ المُعرَّبة عن اللغة الأجنبيّة مثل : الكهرباء والسينما والتلفنون.. ولكن لربّما كانَت عادةُ تأنيث المدن هو الغالبُ على مذاهب اللغات كافة، ونرى انسحاب التأنيث على كل دخيل أو مُعرَّب هو الغالب عليه، من غير تخصُّصِه بصفةٍ أو قرينةِ تأنيثٍ ظاهرة، ونلاحظ أنّ الأسرة الساميّة عاملَت أعضاء الإنسان المزدوجة على التأنيث، العين والأذن واليد وكذلك المُتعدد كالأسنان والأصابع.

في هذا الإطار ، تطرح مسألة التذكير والتأنيث مشكلة لدى متعلّم اللغة العربية، فبالنظر إلى ما سَبَقَ بيانهُ، فإنّ مُتكلِّمَ اللُّغةِ العربية، قد لا يُحسِن تذكير اسم أو تأنيثه، بل قد يضطرب في ذلك، موقف أبناءِ العربيّة أنفُسِهم، لأنّه أشكَلَ عليه مجاز المؤنَّث والمذكّر، كشمس وقمر وساق وريح ، وغيره . ونجد بعض الاضطراب في استعمال تاء التأنيث الداخلة على الأسماء، فقد أُدخِلَت التاء في مرحلة لاحقة بعد التغيّر اللغويّ على الأسماء المؤنّثة، والتي وضِعَت أصلًا لتمييزها عن المذكّر، مثل: (بقرة ولبوة

ونعجة) ولكن هذا الأمر لا يسير بشكل مُطَّرد، وقد قِيل: (فرسة وعنزة وأتانة) أي عُمِّمَت التاء لتطالَ الأسماء العتيقة، وكذلك الصفات القديمة، وقد قِيلَ:(عاقِرة وكاعِبة وجريحة وصبورة ومُرضِعة) والأكثر غرابة هو إدخال التاء على الأسماء المذكرة من أجل تأنيثها، وقد قِيل: (حمارة وأسدة وكبشة، وعجوزة وعروسة) ، وقد تنبَّه ابن هشام والأنباري إلى هذه الظاهرة حين عدَّ التاء الداخلة لتأكيد التأنيث وإزالة الشكّ عند السامع.

ويمكن مقاربة مسألة التذكير والتأنيث في اللغة العربية، بمنظور لُغوي تطوري ممتد عبر أزمانٍ وأحداثٍ مُتنوِّعة الأمزجة والاختلاطات الجيوغرافية، ومن خلال آليّات التغيّر اللغويّ.

أمّا أبرز مشكلاتِ التغيّر اللغويِّ في ظاهرة المُذكّر والمؤنّث، أنَّ جذورها وتشكّلاتها الأوليَّة تعودُ إلى عهود موغلة في القِدم مما يُصعِّب مهمة رصدها في دراسات إحصائيّة دقيقة، وبيان اتّجاه التحوّل فيها، وتفسير ما تنطوي عليه من عدم استقرار في ألفاظها، مع العلم بوجود أدلَّة واضحةٍ، بوجود التغيّر اللغوي في مسألةِ الجنسِ : «إن تحديد مفهوم المذكّر والمؤنّث المجازيّين لم يكنْ واضحًا، ولا مُميِّزَ له، ولا ضابطَ ينظمُه؛ لأنّه لا يدلُّ على ذاتٍ حقيقيةٍ أو محسوسة، ثم أُلحِقَ بالمجاز المؤنث، أي موقوفٌ على الاصطلاح، وقد أشكلَ على اللغويين والنحويين؛ فأفردوا له الرسائل، رغبةً في ضبطه وتقييده حتى يَظُنُّ الباحثُ أنَّ مسالةَ التذكير والتأنيث قد خُصِّصَت للمجازي، فالمؤنث الحقيقي معلومٌ من اللغة « (برهومة، 2001، ص 56). ومن هذه الأدلَّةِ أنَّ العربَ في البدء لم يكونوا يميِّزون بين المذكر والمؤنَّث بالألفاظ، أو العلامات، بل وضعوا مفردةً واحدةً لكلا الجنسين (المذكّر والمؤنّث)، فقالوا: «إنسان» للمذكر والمؤنث، و (زوج) للمذكر والمؤنث، و(عقرب) للمذكر والمؤنث، إلى غيرها من المفردات، وبعد أن تطوَّرت معرفة مستعملي اللُّغة، وازدادَت معرفتهم بما حولهم، وبتعقيدات الحياة عليهم لاتساعها، صاروا يفرِّقون بين المذكر والمؤنث في اللغة، بلفظة للمذكّر مخالفة للمؤنّث، فقالوا: رجل مقابل امرأة، وجارية مقابل غلام، وجمل مقابل ناقة، ولكن خافوا أن يَكثُرَ عليهم اللفظُ فاختصروا، ثم اهتدوا إلى علامةِ التأنيث، لتبسيط اللُّغة.

وقد أورد الشريوفي تأويلات محتملة لفكرة الأصلية، وناقش هذه التأويلات وإمكانية أخذها أو ردِّها، وكان التفسير الأوّل: هو أسبقية الوجود المادي للمذكر بحيث تكون كل عينة من عينات التأنيث مبنية على أصلٍ مُذكَّر. والتأويل الثاني ينظرُ إلى أصلية

المذكر في إطار بداية الخلق وما يرتبط بذلك من معتقدات (الشريوفي ، 2001، ص 41– 48). ونسبت رشيدة عبد الحميد اللقاني القول بأصالة المذكر وفرعية المؤنث، إلى النحويين العرب، لا إلى اللغة العربيَّةِ نفسِها، وإنّهم تأثَّروا في مقولتهم بالأحكام الشرعيّة. (اللقاني،1990، ص 39– 40).

ونستشهد هنا بالتطور الدلالي لبعض الألفاظ، التي تحوّلت إلى مصطلحات بسبب اكتسابها مفهوما جديدًا، فمصطلح (فاعل) هو مرادف كلمة مجرم في (القانون) وهو مرادف للعامل في مجال الزراعة، وكذلك العمل الحِرَفي، وهو في اللُّغةُ غير هذا وذاك، وكذلك كلمة (الشارع) أهو المُشرِّعُ الحَكيم، أم الطريقُ؟

ولعلّ المسألة تطوّرت في ما بعد، وخاصةً على مستوى الصرف، وتبدو تلك التغيّرات جليّة في كتب الصِرْفة، التي قالت بجوازِ التذكير والتأنيث في المؤنثات المجازية بعامة، بما يفسّر انحياز الأذواق في وقتٍ من الأوقات إلى استخدامات معينة، ونفورها من أخرى، وانصرافها عن الصورة التي وردت عليها في المراحل السابقة، (الشريوفي،2001، ص 22–21). إنّ ذلك إن دلّ على شيء إنّما يدلّ على تحولاتٍ مفاهيميّة، وتحوّلات صوتية، تفسّر عبر التاريخ أسباب التحول ما بين صيغ التأنيث والتذكير، وكيفية توظيفها في الاستعمال اللغوي. ويقوم هذا التحوّل كما أشرنا على التغيّر اللغوي الذي يرتبط ارتباطاً وثيقاً بكثرة استخدام اللغة وتداولها أو قِلّتِهِ، فقضية التذكير والتأنيث تغيّرت على فترات زمنية طويلة، حتّى عصرنا الحاضر، على حَسْبِ الاستعمال والتداول، فآثرت بعض الألفاظ الاندثار، وأصبحت أثرية، لِقلّة استعمالها بين العرب، وسادَ بعضُها الآخر وانتشر وآثر البقاء، لكثرة استعماله.

المبحث الخامس: نحو رؤية جديدة لتعليم مسألة التذكير والتأنيث في اللغة العربيّة

5– أ– تحدّيات تعلميّة معاصرة لمسألة التذكير والتأنيث:

على مستوى تعلّمية اللغة العربيّة، فإنّ دراسة هذه الظاهرة حديثًا، يسوّغها مسعى البحث عن أدوات ميسرة، لتعليم الظاهرة ومعيرتها وحوسبتها، فالأدوات القديمة لم تَحْسِمْ البتَّ في ما اختلف القدماء فيه، فكيف بنا نحن أبناء القرن الواحد والعشرين؟

وفي هذه الدراسة التأصيلية، سنحاولُ تقديمَ الحلِّ لتساؤلاتٍ عديدة لدى معلّمي ومتعلّمي اللغة العربيّة:

- فما وظيفةُ علامة التأنيث؟
- وإذا كانت للتمييزِ بين المُذكّر والمؤنث، فلماذا احتاجت اللغات الساميّة –ومنها العربية– إلى التمييز بغير هذه العلامات؟ فقالوا: (ناقة وجمل – وامرأة ورجل – وحمار وأتان وبنت وولد – وأسد ولبوة). ولم يقولوا: (رَجُلَة وتيسة وجَمَلة وأسدة ووَلَدَة)
- ولماذا لم يضعوا علامةَ التأنيث في: (كاعب وناهد وصبور وعاقر وحامل) ؟
- ولماذا عُومِلَت بعضُ الكلمات مُعاملةَ المؤنّث في كثير من اللغات الساميَّة مثل: نفس وسماء وأرض وبئر وإبهام وعين على الرغم من غياب صفات التأنيث فيها؟
- ولماذا تعدّدَت علامات التأنيث، ولم تكن واحدة؟ فهناك الألف المقصور والممدودة والتاء المربوطة وبعض الأوزان؟
- ولماذا جاء التأنيث في : (أرنب وضبع) وكان من حقها التذكير؟
- وهل نجدُ مثل هذا الانزياح عن الأصل في اللغات الساميّة الأخرى، كالآشورية والكلدانية والحبشية والعبرية، والآرامية والسريانية، ونُذكِّرُ أن اللغةَ العربية ، قُدِّر لها الازدهارَ والنماء لِذيوع على سائر اللغات الساميّة.
- وإذا ما كانت اللّغة العربيّة تُجوِّز إعداد التثنية جمعًا، كما ورد عند الخليل وسيبويه، فلماذا لا نستعملُ هذه الإمكانية في استخدامنا المُعاصر، وإذا كانت اللغة العربية تجيزُ لأبناء القرن الواحد والعشرين الاقتداء بالجواز القديم، تأنيث كلمة غير متصلةٍ بمميز التأنيث أو التذكير، فلماذا لا نستغلُّ هذه الإمكانيّة، ونُفَهِّمَ طُلّابنا، ونُلقّنَ الحاسوبَ أنَّ كلَّ كلمةٍ لا تتصلُ بمميز التأنيث، يُمكِنُ معاملتُها معاملةَ المُذكّر لُغَويًّا، وذلك حرصًا منا على عدمِ شيوعِ الفوضى والاضطراب والخلط.

وفي سبيل رؤية تعليمية واضحة في هذا المجال، يكون الحكم الفاصل بين المذكّر والمؤنّث هو مُميِّز التأنيثِ القياسيِّ، أي واحد من السمات الآتية: التاء المربوطة، الألفُ المقصورة، الألفُ الممدودة، وجمع التكسير. دون النظر إلى خصائصها بالأنثى أو الذكر.

وتُبرمج الحواسيب كما تُبنى طرائق التعليم على هذه القاعدة الأساسيّة، فنقول:

- كلُّ كلمةٍ دَخلَها مُميِّزُ أو مَقِيس التأنيثِ، هي مؤنَّثةٌ لُغَويًّا.
- وكلُّ كلمةٍ لم يدخُلْها مميّزُ التأنيثِ، فهي عَلى التذكيرِ أوجبٌ.

أمّا الأسماء (وعد وصباح ونور ونُهاد– وبراء وإحسان وورد... إلخ) فتبقى على اصطلاح ما تعاهدَ عليه الناسُ.

وفي جميع الصفات، نُعمِلُ التاءَ المربوطة، للتمييزِ بين التذكير والتأنيث، مثل: (وزيرة وقاضية وجريحة ونائبة وعُضوة ومِعطارَة وتقِيَّة... الخ)، ويَتِمُّ التمييز إن شاكَلَ معنًى آخرَ سيئ، من خلال إفراد السياق.

وأمّا ما أُعمِل فيه التأنيث سماعًا (كمستشفى وطريق وإبهام وعين وسبيل و يد) ، فيُحفظ ولا يُقاس عليه.

وتُحفَظ بالتقعيد، الصفات التي لا تدخُلُها التاء، لطالما كانَت تختصّ بشمائلِ الأنثى، ولا حظَّ فيه للمُذكّر . مثل: (حائض وكاعب ونهاد وحامل ومُرضِع.... إلخ).

5–ب– الإطار المقترح

لقد ذكرنا آنفًا أن هذه الدراسة تركزت حول دراسة ظاهرة التذكير التأنيث في اللغات السامية واللغات الأوروبية وكيفيَّةِ الاستفادة منها في التدريس. وبالنظر لأهميَّةِ المذكّر والمؤنّث عند أبناء العربيّة عُنينا بتطوير أساليب تدريسها ذلك من أجل تليينِ وتبسيط اللغة للعربي ولغيره لأن في تطوير اللغةِ مجاراة لمبدأ التغيّر اللغويّ لكونه مسألة حيوية استعمالية تعكس واقع اللغة المعاصرة.

لذا كان من المفروضِ أن نسترعي مثل هذه المسائل، في ما أُصطُلِحَ عليهِ، في كلِّ فنٍّ من هذهِ الفنون، وإلّا غابت النسقيّة التي تسهم في عمليّة التعلّم.

فمن صعوبات التعلّم في هذا الإطار لدى طلاب القرن الواحد والعشرين، عدم استيعاب الفرق بين المدلولِ الاصطلاحي لبعض ألفاظ التأنيث بالنظر إلى الصيغ الصرفية ،أو بالنظر إلى الدلالات المعجميّة، لذا من الواجب، أن نُميِّزَ بين مدلول المؤنث من الناحية الاصطلاحية القديمة، والمفهوم المُعجمي التشريحي وفقًا لِما يتطلّبه علم اللغة الحديث، فكلمتا (أذن وإصبع) مؤنثة بإجماع القدماء، رغم خُلوِّها على ماهياتِ التأنيث، غيرَ أنّهم عدّوا كلَّ ما أُخِذَ مِن زوجٍ أو مِن مُتعددٍ فهو على التأنيث أليق.

بهذا المعنى، يشكّل الاختلاف ما بين المذكّر والمؤنّث، تحديًا على مستوى الاصطلاح والمفهوم، وعلى مستوى الدلالة والبنية. ويأتي لحلّ هذه المشكلة دور السياق الحاسم، الذي يعرض على الطالب مؤشّرات إحاليّة دالّة تحسم لديه طبيعة الجنس.

ومن شأن ذلك أن يساعد في ضبط قواعد هذا الباب، لتجري على قياس مطَّرِد، فلا تظلّ على ما وصفها به ابن التستري بقوله «ليس يجري أمرُ المذكر والمؤنث على قياسٍ مطرد، ولا باب يحصرهما كما يدعي بعضُ الناس... ووصفوا أنَّ المذكّر: هو الذي ليس فيه شيء من علامات التأنيث، مثل: زيد وسعد، ويوجد على هذه الصورة كثير من المؤنث مثل: هند ودعد (ابن التستري، 1983، ص 47).

5-ت- التوصيات:

اعتمادًا على هذه الدراسة ونتائِجها نُوصِي بما يأتي:

1 - إجراء دراسة مشابهة، للمقارنة بين التذكير والتأنيث في الأفعال في اللغات الساميّة والأوروبيّة، بما يخدم تعلّمية العربية لدى الناطقين بغيرها؛

2 - إجراء دراسة مشابهة، للمقارنة بين التذكير والتأنيث في أسماء الإشارة، والأسماء الموصولة في اللغات السامية والأوروبية؛ بما يخدم تعلّمية العربية لدى الناطقين بغيرها؛

3 - القيام بدراسة أدوات التأنيث والتذكير في اللغات الساميّة والأوروبيّة، والمقارنة بينهما؛ ، بما يخدم تعلّمية العربية لدى الناطقين بغيرها؛

4 - إجراء دراسات متعدّدة للمقارنة بين لغتين فقط، في أحد الجوانب السابقة، سواءٌ أَكانَت من العائلة اللغويّةِ نفسِها أو مِن عائلتين مختلفتين، كأن ندرسَ ظاهرة تأنيث الأفعال في اللغتين العربيَّة والإنجليزيَّة أو في اللغتين الفرنسيّة والألمانيّة.

5 - تطوير طرائق تعليميّة ملائمة لطرائق التأنيث التي أحصاها بحثنا في اللغة العربيّة، وقد وصلت إلى خمس عشرة طريقة، واختزال ما أثبت التغيّر الزمني اندثاره، وذلك انطلاقًا من مقاربة تعلّمية تركّز على اللغة في إطارها الحيّ الاستعمالي.

6 - الاعتماد على السياق والمؤشرات التي تحيل إلى الجنس أثناء تعليم هذا المبحث اللغوي؛

7 – تدريس القاعدة المثالية في مقيس التأنيث مِن خلال وضع العلامات الفارقة الظاهرة، وإرجاءِ غيرِ المقيس، خاصةً لغير الناطقين بالعربية، أي تعليم الحالات المنتظمة (**Regular**) ابتداءً، ومن ثم الحالات غير المنتظمة (**Irregular**) وذلك بما يتعلّق بالمذكر والمؤنث،

الخاتمة:

لقد قاربنا ظاهرة التذكير والتأنيث في اللغة العربيّة بمنهج تحليلي مقارن، فدرسناها عند أهل التراث كما وردت آراؤهم المتزامنة فيه، ثمّ أوردنا – وبشكل تعاقبيّ– تطوّر النظرة إلى هذه المسألة لدى المحدثين، وقمنا في ذلك كلّه بمراعاة طبيعة المسألة من حيث الفكر اللغوي السائد في عائلة لغوية واحدة، مقارنين تلك العائلة بسواها من العائلات، ووقفنا بفضل هذا المنهج على خلاصات مفيدة على مستوى تعلّمية اللغة العربية في المعاصرة.

وقد خَلُصَت الدراسة إلى النتائج الآتية:

1 – تتمتّع اللغة العربية بخصائص فريدة من بين اللغات السامية والأوروبية على حد سواء

2 – إنَّ ذيوع لفظة مؤنّثة أو مُذكَّرة مجازيًا وشيوعها لا يعني بالضرورة صِحَّتها، وإنّما النقلُ وقِلَّةُ التحقيق عمَّا وردَ إلينا مِن الكُتُبِ القديمة، وهو راجعٌ بالتأكيد إلى سطوةِ وقوّة القبيلةِ وهيمنتِها آنذاك، ولا يخفى على أحَدٍ بأنَّ شعراءَ المعلّقاتِ كانوا مدفوعين بنفوذ القبيلة المنتسبين إليها، ومصادر التوثيق التي جاء بها الفرّاءُ وغيره، كانت من الشعر الجاهلي في أغلبها، وإنِ استشهد بالقرآن والحديث في أحايين، كما نجد عرب الحِجاز وأسد يغلِبُ على بعض صفاتهم التأنيثُ، بينما عرَبُ نَجْد وأغلبُ العرب تُعمِّمُ التذكير.

3 – اللغات الأوروبية تشترك جميعُها ببعض الخصائص المتعلقة بالتأنيث وتختلف بمجملها عن اللغات السامية، ومردُّ ذلك باعتقادنا إلى أنّ اللغاتِ الأوروبيةَ كلَّها تعودُ إلى أصلٍ واحدٍ وهو اللغة اللاتينيّة (**Latin**) أي أنَّها مشتقةٌ مِن المصدرِ اللغوي نفسه.

4 – تشتركُ اللغاتُ الساميّة بخصائصَ عامةٍ تتشابه في ما بينها، مثل استخدام الفتحة

والتاء والألف والهمزة في اشتقاق التأنيث من التذكير.

5 – هناك اعتبار ضمني في اللغات الساميّة لِأن يكون المذكرُ هو الأصلُ، ويتمُّ اشتقاق المؤنَّثِ منه، على أن ذلك لا ينسحب على اللغات الأوروبية.

قائمة المصادر والمراجع:

1. ابن التستري، سعيد بن إبراهيم، (1983) ، **المذكّر والمؤنّث**، تح: أحمد عبد المجيد هريدي، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، 128 ص.
2. ابن جني، أبو الفتح عثمان، (1985)، **المذكر والمؤنث**، تح: طارق نجم عبدالله، دار البيان العربي، جَدَّة، 125 ص.
3. ابن فارس، أحمد بن الحسين، (1969)، **المذكر والمؤنث**، تح: رمضان عبدالتواب، ط١،القاهرة، 76 ص.
4. ابن منظور، جمال الدين بن محمد بن مكرم،(1997)، **لسان العرب**، دار صادر، بيروت، 436 ص.
5. ابن يعيش، موفق الدين يعيش، (بلا سنة)، **شرح المفصل**، تح: مشيخة الأزهر، إدارة المطبعة المنيرية، 43 ص.
6. الأنباري، أبو البركات عبدالرحمن بن محمد، (1961)، **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين**، تح: محمد محيي الدين عبدالحميد، ط٤ مطبعة السعادة، القاهرة، 880 ص.
7. الدماميني، بدر الدين أبو عبدالله بن أبي بكر، (2008)، **المنهل الصافي في شرح الوافي** «وهو متن وجيز في النحو لمؤلفه جمال الدين محمد بن عثمان بن عمر البلخي تح: مطر فاخر جبر، ط١، دار الكتب ، بيروت، 1112 ص.
8. السامرائي، إبراهيم،(1988)،**عود إلى التذكير والتأنيث ولوازمه**، مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، السنة الثانية عشرة، العدد ٣٤ ،حزيران – كانون الثاني، 32 ص.
9. السجستاني، أبو حاتم سهل بن محمد، (1997)، **المذكر والمؤنّث**، تح: حاتم صالح دار الفكر المعاصر، بيروت، 336 ص.
10. الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد، (1975)، **المذكر والمؤنث**، تح: رمضان عبدالتواب، ط١، مكتبة دار التراث، القاهرة، 150 ص.
11. اللقاني، رشيدة عبدالحميد،(١٩٩٠)، **التأنيث في العربية**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 200 ص.
12. بركات إبراهيم إبراهيم،(1988)، **التأنيث في اللغة العربية**، دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، المنصورة–مصر، 377 ص.
13. برهومة، عيسى،(2001)، **اللغة والجنس**، دار الشروق، عمَّان، 197 ص.
14. بروكلمان، كارل،(1977)، **فقه اللغات السامية**، تر: رمضان عبد التواب، جامعة الرياض، 171 ص.
15. خليفة، أرياف غازي جمال،(2001)، **تحول البنى النحوية بين التذكير والتأنيث**: في الآيات المتشابهة في القرآن الكريم، جامعة الشرق الأوسط، بيروت، 161 ص.
16. سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، (١٩٨٥)، **الكتاب**، تح: عبدالسلام محمد هارون، عالم الكتب، بيروت، 4 أجزاء، 950 ص.
17. عمايرة، أحمد إسماعيل، (١٩٩٣)، **ظاهرة التأنيث**: دراسة بين اللغة العربية واللغات السامية، دار حُنين، ط٢، عَمَّان، 150 ص.